

البيانات المالية - الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية

المشرف الدكتور محمدرضا مهربان پور

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

Mehrabanpour@ut.ac.ir

الباحث راسم ناصر حريز العيساوي

طالب ماجستير، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

rasmnasra@gmail.com

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية البيانات المالية، وتحديدًا بيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية، كأداتين محوريين في تقييم الأداء المالي للمؤسسات. تتناول الورقة أهمية كل بيان مالي في تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي، وتساعد في اتخاذ قرارات استراتيجية مستنيرة من قبل المستثمرين والإدارة. وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل محتوى البيانات المالية لعينة من الشركات المدرجة في السوق المالية، مع التركيز على العلاقة بين الربحية والتدفقات النقدية. كما تم الاعتماد على دراسات سابقة ومصادر نظرية داعمة لتفسير الأثر المتبادل بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية التشغيلية. وأظهرت النتائج أن بيان الأرباح والخسائر يوفر معلومات عن الأداء المالي لفترة معينة من حيث الإيرادات والمصروفات، بينما يقدم بيان التدفقات النقدية تصورًا أوضح عن السيولة وقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وأشارت الدراسة إلى ضرورة تكامل قراءة البيانين معًا للحصول على تقييم شامل للجدوى المالية والاستدامة التشغيلية للمؤسسة. وتوصي الدراسة بضرورة تعزيز فهم مستخدمي البيانات المالية للفروق بين الربح المحاسبي والتدفق النقدي، واستخدام البيانات المالية في التحليل المتعدد الجوانب لاتخاذ قرارات استثمارية أكثر دقة.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of financial statements, specifically the profit and loss statement and the cash flow statement, as two pivotal tools in assessing an organization's financial performance. The paper addresses the importance of each financial statement in providing an accurate picture of the financial position and assisting in making informed strategic decisions by investors and management. A descriptive analytical approach was used, through analyzing the content of the financial statements of a sample of companies listed on the stock market, focusing on the relationship between profitability and cash flows. Previous studies and supporting theoretical sources were also used to explain the interplay between accounting profits and operating cash flows. The results showed that the profit and loss statement provides information about the financial performance for a specific period in terms of revenues and expenses, while the cash flow statement provides a clearer picture of liquidity and the

company's ability to meet its short-term obligations. The study indicated the need to integrate the two statements together to obtain a comprehensive assessment of an organization's financial viability and operational sustainability. The study recommends enhancing users' understanding of the differences between accounting profit and cash flow, and using financial statements in multifaceted analysis to make more accurate investment decisions.

المقدمة

تلعب البيانات المالية دوراً محورياً في حياة المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، ربحية أو غير ربحية. فهي الأداة التي تمكن مختلف الأطراف ذات العلاقة من مدراء ومستثمرين وممولين وجهات حكومية من تقييم أداء المؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. (علي، ليث، (2019). ص. ٣٩٣-٤١٩). وتكتسب هذه البيانات أهميتها البالغة لكونها وسيلة الاتصال الأساسية بين المؤسسة والعالم الخارجي، ومرآة تعكس واقعها المالي بكل شفافية ودقة.

في ظل بيئة اقتصادية متغيرة، حيث تتداخل الأسواق وتتسارع القرارات وتتصاعد مستويات المخاطر، أصبحت القدرة على قراءة البيانات المالية وتحليلها وفهم مدلولاتها مهارة أساسية لا غنى عنها لأي شخص معني بالشؤون المالية أو الإدارية. فهذه البيانات لم تعد حكرًا على المحاسبين فقط، بل باتت ضرورة لفهم الاستراتيجية والتخطيط واتخاذ القرار، ولذا فإن التعمق في فهمها ومعرفة تفاصيلها يمثل خطوة أساسية لفهم الصورة الشاملة لأي كيان اقتصادي (مجيد، خالد. (٢٠٢٠). ص ١١٨-١٣٩).

من بين أبرز مكونات البيانات المالية، تبرز قائمتا الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية كأداتين مركزيتين في تقييم الأداء المالي للمؤسسة. فالأولى تعرض نتيجة أعمال المؤسسة خلال فترة معينة من حيث الإيرادات المحققة والتكاليف المتكبدة، وبالتالي الربح أو الخسارة المتحققة. أما الثانية، فتعكس الحركة الفعلية للنقد داخل المؤسسة وخارجها، مما يمنح صورة واقعية عن السيولة والقدرة على مواجهة الالتزامات. (الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). ص ٦٠-٦٥)

قائمة الأرباح والخسائر، والمعروفة أيضاً باسم بيان الدخل، توضح كيف قامت المؤسسة بتوليد أرباحها، وما هي التكاليف التي واجهتها في هذا المسار، وما إذا كانت أنشطتها التشغيلية ناجحة أم لا. هذه القائمة تمثل اهتماماً خاصاً للجهات الراغبة في معرفة مدى ربحية المؤسسة على المدى القصير، وتشكل أداة مهمة لتقدير قيمة الشركة وأدائها العام، (النعمي، طارق. (2011). ص. ١٢٠-١٤٠). مما يعكس على قرارات مثل التوسع، أو الدخول في شراكات، أو حتى تصفية الأنشطة.

غير أن الأرباح المحققة على الورق لا تعني بالضرورة توفر السيولة النقدية، وهنا تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية. هذه القائمة، التي تتابع الأموال الواردة والصادرة من المؤسسة، تقدم رؤية عميقة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها اليومية، ودفع أجور موظفيها، وتسديد ديونها، والاستثمار في أصول جديدة. فهي مؤشر حقيقي على الصحة المالية للمؤسسة، وتمكن من تتبع مصادر النقد ومجالات استخدامه، سواء من الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية (هلال، يوسف. (٢٠١٨). ص ٤٥-٥٢)

في هذا السياق، يجدر الإشارة إلى أن بعض الشركات قد تظهر أرباحاً في قائمة الدخل، لكنها تعاني من أزمة سيولة حادة بسبب ضعف التدفقات النقدية. والعكس صحيح أيضاً، فقد تحقق بعض الشركات تدفقات نقدية قوية رغم تسجيل خسائر محاسبية بسبب عوامل مؤقتة أو حسابية (Brigham, E. F., & Houston, J.)

102-95 (F. (2019). pp. هذا التعارض الظاهري يؤكد أهمية استخدام كل من القائمتين بشكل تكاملي وعدم الاعتماد على واحدة فقط دون الأخرى لفهم الصورة المالية الشاملة. من هذا المنطلق، تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة للبيانات المالية ومكوناتها الرئيسية، بهدف التعرف على كيفية إعدادها وتحليلها وتفسير نتائجها. فالفهم السليم لهذه القوائم لا يقتصر على المعرفة النظرية فحسب، بل يتطلب إلماماً عملياً بتطبيقاتها والقدرة على استخراج المؤشرات التي تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة ومدروسة.

إضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال الجانب التنظيمي والقانوني المرتبط بإعداد البيانات المالية. فهناك معايير محاسبية دولية ومحلية تحكم طريقة عرض القوائم المالية، وتحدد شكلها ومحتواها وضوابطها، بما يضمن المقارنة العادلة بين مختلف الشركات والقطاعات. كما أن هناك متطلبات إفصاح وشفافية تفرضها الجهات الرقابية لضمان النزاهة والمصداقية ومنع التلاعب أو التضليل (الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). ص ٦٠-٦٥). وفي ظل هذه المعطيات، يصبح فهم البيانات المالية والتفاعل معها مهارة استراتيجية يجب أن يمتلكها ليس فقط المحاسبون والمحللون الماليون، بل أيضاً المدراء التنفيذيون ورواد الأعمال وأصحاب المصالح كافة. فهي أداة لا غنى عنها لرسم السياسات واتخاذ القرارات ومراقبة الأداء وتقييم النتائج، وهي كذلك أساس للثقة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي من مساهمين ودائنين وعملاء وجهات رقابية (محمد، امينة. (2017). ص. ١٣٠-١٦٠).

وفي هذا الإطار، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على الجوانب الأساسية للبيانات المالية، مع التركيز على قائمتين رئيسيتين هما الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية. سيتم التطرق إلى المفاهيم الأساسية لهذه القوائم، وتحليل عناصرها المختلفة، وبيان أهميتها من الناحية العملية، مع إيضاح كيفية استخدامها في التقييم المالي واتخاذ القرار. كما سنناقش العلاقة المتبادلة بين هاتين القائمتين وأثرهما في بناء تصور شامل للوضع المالي للمؤسسة. ونأمل أن يقدم هذا البحث مادة علمية نافعة تسهم في توسيع الفهم لدى القارئ، وتمكنه من التعامل مع البيانات المالية بشكل أكثر فاعلية واحترافية، سواء في المجال الأكاديمي أو العملي.

بيان مسألة

تعد البيانات المالية الأداة الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في عرض أدائها المالي وتقييم نتائج أعمالها. ومع تعدد أطراف العلاقة بالمؤسسة، مثل المستثمرين، الدائنين، الجهات الرقابية والإدارة نفسها، تزداد الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد في اتخاذ قرارات رشيدة وفعالة (الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). ص ٦٠-٦٥).

غير أن التحدي الرئيسي يكمن في فهم العلاقة بين القوائم المالية المختلفة، لا سيما قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، ومدى تعبير كلٍّ منهما عن الواقع المالي الفعلي للمؤسسة. ففي بعض الحالات، قد تُظهر الشركة أرباحاً مرتفعة لكنها تواجه صعوبات نقدية حادة، والعكس صحيح، مما يطرح تساؤلات مهمة حول دقة المؤشرات المستخدمة في التقييم المالي، ومدى كفاءة كل قائمة في عكس الوضع المالي الحقيقي.

من هنا، تنشأ المسألة المركزية التي يسعى هذه المقالة إلى معالجتها، وهي: إلى أي مدى تعبر البيانات المالية، وخصوصاً قائمتي الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية، عن الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة؟ وما مدى تكامل هذه القوائم في تقديم صورة شاملة وواقعية عن الوضع المالي؟ ويندرج تحت هذه المسألة عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

- ما الفرق بين المفهوم المحاسبي للربح والمفهوم النقدي للتدفقات؟

- هل يمكن الاعتماد على قائمة واحدة دون الأخرى في التقييم المالي؟
 - كيف تسهم قراءة متكاملة للقوائم في دعم اتخاذ القرار المالي والإداري؟
- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الإشكاليات، وتحليل أوجه التكامل والاختلاف بين القوائم المالية، مع التركيز على أهمية الفهم العميق لمكوناتها في تقييم الصحة المالية للمؤسسات.

أهمية المقالة

تتبع أهمية هذه المقالة من الدور الحيوي الذي تلعبه البيانات المالية في عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات الاقتصادية، وفي تقييم أدائها من قِبل مختلف أصحاب المصلحة. وفي ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة والتحديات المالية المتزايدة، تزداد الحاجة إلى أدوات دقيقة وفعالة لقياس الأداء المالي الحقيقي وتحديد مدى استدامته. (علي، ليث، 2019). (ص. ٣٩٣-٤١٩).

تتمثل الأهمية الأساسية لهذا البحث في تحليل قائمتين من أهم القوائم المالية، وهما قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، وبين كيف يمكن الجمع بينهما للحصول على رؤية متكاملة عن الوضع المالي للمؤسسة. فبينما تعكس قائمة الأرباح والخسائر النتائج المحاسبية، فإن قائمة التدفقات النقدية توضح الواقع النقدي الفعلي، ما يجعل فهم العلاقة بينهما أمراً ضرورياً للجهات المعنية كافة. (علي، ليث، 2019). (ص. ٣٩٣-٤١٩).

كما تبرز أهمية المقالة من خلال ما يلي:

- تعزيز قدرة القارئ على فهم وتحليل البيانات المالية بشكل شامل، مما يساهم في رفع جودة القرارات المالية والإدارية.
 - توضيح الفروقات بين المؤشرات المحاسبية والنقدية، وتبيان آثار كل منها على تقييم الأداء.
 - تسليط الضوء على أوجه القصور المحتملة في الاعتماد على قائمة واحدة دون الأخرى في الحكم على الوضع المالي.
 - تقديم إطار نظري وتطبيقي مبسط يساعد طلاب الاقتصاد والمحاسبة، وكذلك رواد الأعمال، على التعامل الفعال مع المعلومات المالية.
- بناءً عليه، فإن هذه المقالة لا تهدف فقط إلى مناقشة نظرية للقوائم المالية، بل يسعى كذلك إلى ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، بما يعود بالنفع على مختلف فئات القراء والمهتمين بالشؤون المالية.

منهجية المقالة

تستند هذه الدراسة إلى منهجية علمية تهدف إلى تحليل موضوع البيانات المالية، مع التركيز على قائمتي الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية، من خلال الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، وذلك لتحقيق فهم شامل للعلاقات بين مكونات البيانات المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم استخدامه لوصف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالبيانات المالية، وتوضيح وظائف وأهداف كل من قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، وتحليل عناصر كل منهما، بهدف بناء إطار نظري متكامل يمكن من خلاله فهم تركيبة هذه القوائم.
- **المنهج المقارن:** تم الاعتماد عليه في مقارنة خصائص وأدوار كل من قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية، من حيث الوظيفة، المخرجات، ودرجة تعبير كل منهما عن الأداء المالي الواقعي، كما تم توضيح أوجه التكامل والاختلاف بينهما.

كما اعتمد البحث على مصادر ثانوية مثل الكتب المتخصصة في المحاسبة والمالية، المقالات الأكاديمية، والمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، إلى جانب دراسات سابقة تناولت موضوع القوائم المالية وتحليلها. وقد ساعد ذلك في دعم الطرح النظري بأمثلة عملية وحالات دراسية عند الحاجة. تسعى هذه المنهجية إلى الربط بين النظرية والتطبيق، وبين الفهم المحاسبي التقليدي والحاجة المعاصرة لاتخاذ قرارات مالية رشيدة مبنية على قراءة دقيقة للبيانات المالية بمختلف مكوناتها.

مفهوم البيانات المالية وأهميتها

تعريف البيانات المالية

أنواع البيانات المالية

تتكون البيانات المالية من مجموعة من القوائم والتقارير التي تُقدم رؤية شاملة عن الأداء المالي والأنشطة الاقتصادية للمؤسسة. وتُعد هذه البيانات أدوات تحليلية محورية تُستخدم في قياس الكفاءة المالية والتشغيلية، ومقارنة الأداء بين فترات زمنية مختلفة، أو بين شركات في نفس القطاع. (خشيف، عبد الأمير. (2023). ص. ٣٨٤-٣٩٨).

تنقسم أنواع البيانات المالية إلى أربع قوائم رئيسية، وهي:

١. قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية)

تعرض الميزانية العمومية الوضع المالي للمؤسسة في لحظة معينة من الزمن، من خلال تقديم معلومات عن الأصول، الخصوم، وحقوق الملكية. وتتمثل معادلة الميزانية الأساسية في: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية

هذه القائمة تُظهر مدى توازن الهيكل المالي للشركة، وتستخدم في تحليل السيولة والملاءة المالية. (علي، ليث. (2019). ص. ٣٩٣-٤١٩).

٢. قائمة الدخل (الأرباح والخسائر)

توضح هذه القائمة نتائج أنشطة الشركة خلال فترة معينة، من خلال عرض الإيرادات، المصروفات، الأرباح، أو الخسائر. وهي أداة رئيسية في تقييم الربحية والأداء التشغيلي للمؤسسة. كما تُستخدم لحساب مؤشرات هامة مثل هامش الربح وصافي الربح.

٣. قائمة التدفقات النقدية

تُظهر هذه القائمة حركة النقد الداخل والخارج من المؤسسة خلال فترة معينة، وتُقسّم إلى:

- أنشطة تشغيلية
- أنشطة استثمارية
- أنشطة تمويلية
- تُستخدم هذه القائمة في قياس السيولة النقدية والقدرة على مواجهة الالتزامات.

٤. قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تعرض هذه القائمة التغيرات التي طرأت على حقوق المساهمين، مثل صافي الربح أو الخسارة، التوزيعات، إصدار أو إعادة شراء الأسهم، وغيرها من المعاملات المؤثرة على حقوق الملكية. (أبو جبل، محمد. (٢٠٢٠). ص ٢٧-٤٠)

إضافة إلى هذه القوائم، هناك **إيضاحات وملاحظات** تُرفق مع البيانات المالية لتفسير بعض البنود أو السياسات المحاسبية المتبعة، ما يعزز من شفافية المعلومات المعروضة. (الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). ص

وتختلف أهمية كل نوع من البيانات حسب مستخدمها، فالمستثمر يهتم بقائمة الدخل والعائد المتوقع، بينما يركز الدائنون على قائمة التدفقات النقدية والميزانية لتقييم قدرة السداد، وتستخدم الإدارة كافة القوائم لأغراض التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار.

إن فهم الأنواع المختلفة من البيانات المالية يُمكن المستخدمين من الوصول إلى تصور متكامل حول النشاط المالي للمؤسسة، ويعزز الثقة في التقارير المحاسبية عند توفر الإفصاح الكامل والدقة والموثوقية في العرض. (Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2020). pp. 120-134).

أهمية البيانات المالية في إدارة الأعمال

دور البيانات المالية في اتخاذ القرارات

تُعتبر البيانات المالية من الأدوات الجوهرية التي تعتمد عليها الإدارة في اتخاذ قرارات استراتيجية وتشغيلية دقيقة. فهي تُقدّم صورة كمية ونوعية عن وضع المؤسسة، تساعد على فهم الأنشطة المالية وتقييم أدائها ومخاطرها. (محمد، امينة. (2017). ص. ١٣٠-١٦٠).

يستند القرار الإداري الرشيد إلى بيانات دقيقة وموثوقة، وهو ما توفره القوائم المالية الأساسية. فعلى سبيل المثال، قائمة الدخل تُمكن الإدارة من تحليل الربحية ومصادر الإيرادات والمصروفات، مما يُساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بالتسعير أو خفض التكاليف أو تطوير المنتجات.

أما قائمة المركز المالي، فتوفر معلومات عن الأصول والخصوم، وتساعد في تقييم قدرة الشركة على تمويل عملياتها وتحمل الديون. وقائمة التدفقات النقدية تُظهر مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لتغطية الاحتياجات التشغيلية والاستثمارية. (White, G. I., Sondhi, A. C., & Fried, D. (2003). pp. 145-189).

وقد أكدت الأدبيات المحاسبية على هذا الدور الحيوي، حيث يذكر الخالدي (٢٠١٩) أن "البيانات المالية تُمثل مرآة الواقع المالي للمؤسسة، وتُعد أداة تحليلية لصنع القرار في مجالات التوسع، التصفية، الاقتراض، أو التوظيف المالي" (الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). ص ٦٠-٦٥).

أبرز المجالات التي تُستخدم فيها البيانات المالية في اتخاذ القرار تشمل:

- **القرارات الاستثمارية:** تحديد ما إذا كان يجب الدخول في مشروع جديد أو التوسع في مشروع قائم.
- **القرارات التمويلية:** اختيار أفضل مصادر التمويل (الاقتراض مقابل إصدار أسهم).
- **القرارات التشغيلية:** كشراء مواد خام، توظيف، أو تخفيض نفقات تشغيلية.
- **القرارات الاستراتيجية:** تحديد مسار الشركة المستقبلي، كالدخول في أسواق جديدة أو الانسحاب من قطاعات غير مربحة. (عبيدات، محمد. (٢٠٢١). ص ٤٨-٥٤).

وتُسهّم البيانات المالية كذلك في دعم الإدارة في تقييم جدوى الخيارات المتاحة، من خلال أدوات التحليل المالي مثل النسب المالية، التحليل الأفقي والرأسي، والمؤشرات النقدية.

(Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018). pp. 142-149)

تحسين كفاءة الأداء المالي

تلعب البيانات المالية دوراً أساسياً في رفع كفاءة الأداء المالي للمؤسسات، من خلال تقديم معلومات دقيقة تُمكن الإدارة من متابعة النتائج الفعلية مقارنة بالخطط الموضوعية، وتحديد نقاط القوة والضعف في النظام المالي والتشغيلي.

تُستخدم البيانات المالية كأداة رقابية وتحليلية لرصد الانحرافات بين الأداء المتوقع والمتحقق، ما يُساعد على تصحيح المسارات وتعزيز الكفاءة. على سبيل المثال، يُمكن تحليل قائمة الدخل الإدارة من معرفة مدى

تحقيق أهداف الربحية، بينما تُتيح قائمة التدفقات النقدية تحديد مدى سلامة التدفقات التشغيلية واستدامتها).

(Penman, S. H. (2012). 224-256.

كما تُسهم البيانات المالية في:

- **ضبط التكاليف:** من خلال تحليل عناصر المصروفات ومقارنتها بالموازنات التقديرية.
 - **تحسين إدارة السيولة:** بمعرفة مواطن الضعف النقدي وتجنّب العجز في التمويل.
 - **رفع كفاءة الاستثمار:** عبر توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الأكثر ربحية.
 - **تقييم أداء الإدارات المختلفة:** من خلال ربط نتائج الأداء المالي بالأهداف المخططة.
- يؤكد أبو جبل (٢٠٢٠) أن "تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات المالية يُعد من الوسائل الفعالة لتحسين كفاءة المؤسسة ورفع قدرتها على المنافسة". (أبو جبل، محمد. (٢٠٢٠). ص ٨٠-٨٩) من المؤشرات الأكثر استخداماً في قياس الكفاءة المالية:

• العائد على الاستثمار (ROI)

• هامش الربح الإجمالي والصافي

• معدل دوران الأصول

• نسبة السيولة الجارية

كما يُستخدم التحليل الأفقي والرأسي لمتابعة تطور الأداء على مدى فترات زمنية متتالية، ما يتيح تقييم الاتجاهات وتصحيح الأخطاء. (عبيدات، محمد. (٢٠٢١). ص ١١٠-١١٧)

ومن الجدير بالذكر أن البيانات المالية لا تُستخدم فقط في التحليل الداخلي، بل تُعدّ أيضاً أداة لتقييم الأداء الخارجي من قبل الجهات الرقابية والمقرضين والمستثمرين، ما يُحفّز المؤسسات على تحسين أدائها للحفاظ

على ثقة أصحاب المصلحة. (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019). pp. 95-102)

مكونات البيانات المالية الأساسية

قائمة الأرباح والخسائر

تُعد قائمة الأرباح والخسائر (وتُعرف أيضاً بقائمة الدخل) من أبرز القوائم المالية التي تُستخدم في تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة زمنية محددة. تقدم هذه القائمة ملخصاً للإيرادات التي حصلت عليها الشركة والمصروفات التي تكبدتها، مما يوضح في النهاية ما إذا كانت قد حققت ربحاً أو خسارة.

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة النشاط التشغيلي وغير التشغيلي للشركة، وتُعد ذات أهمية كبيرة لكل من الإدارة الداخلية والمستخدمين الخارجيين، مثل المستثمرين والمقرضين، لأنها توفر مؤشراً واضحاً على

كفاءة الأداء المالي. (Fraser, L. M., & Ormiston, A. (2016). pp. 97-134)

تتكون قائمة الأرباح والخسائر عادة من العناصر التالية:

١. **الإيرادات:** وهي جميع المداخل الناتجة عن الأنشطة التشغيلية الرئيسية، مثل بيع البضائع أو تقديم الخدمات.

٢. **تكلفة المبيعات:** وتشمل التكاليف المباشرة المرتبطة بإنتاج أو شراء السلع المباعة.

٣. **مجمّل الربح:** وهو الفرق بين الإيرادات وتكلفة المبيعات.

٤. **المصروفات التشغيلية:** مثل الرواتب، الإيجارات، مصاريف الإعلان، وغيرها.

٥. **الربح التشغيلي:** وهو ناتج خصم المصروفات التشغيلية من مجمل الربح.

٦. **الإيرادات والمصروفات الأخرى:** كالعوائد من الاستثمارات أو تكاليف التمويل.

٧. **صافي الربح أو الخسارة**: وهو النتيجة النهائية بعد خصم جميع التكاليف والضرائب. (Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2020). pp. 469-510).

تُعد قائمة الدخل ذات طبيعة تراكمية، أي أنها تعكس نتائج فترة مالية معينة (مثل شهر أو سنة)، خلافاً لقائمة المركز المالي التي تمثل لحظة محددة في الزمن. وتُستخدم قائمة الأرباح والخسائر في:

- تقييم كفاءة الأداء التشغيلي للمؤسسة؛
- احتساب مؤشرات الربحية، مثل هامش الربح الصافي والعائد على المبيعات؛
- دعم القرارات الإدارية بشأن خفض التكاليف أو إعادة تسعير المنتجات؛
- تقديم بيانات لمقارنة الأداء عبر فترات زمنية مختلفة أو مع شركات منافسة.

وفقاً لأبو جبل، فإن "قائمة الدخل تُعد أداة رئيسية لقياس القدرة الربحية للمؤسسة، وتعكس كفاءتها في إدارة الموارد المتاحة وتحقيق قيمة مضافة". (أبو جبل، محمد. ٢٠٢٠، ص ٦٢)

قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية تُعد من أكثر القوائم المالية أهمية لأنها تُظهر التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة من المؤسسة خلال فترة مالية معينة. بخلاف قائمة الأرباح والخسائر، التي قد تتضمن عناصر غير نقدية (مثل الاستهلاك)، فإن قائمة التدفقات النقدية تركز فقط على ما حدث فعلياً من عمليات نقدية، مما يجعلها أكثر تعبيراً عن السيولة والقدرة المالية الفعلية. (Palepu, K. G., Healy, P. M., & Wright, S. (2020). pp. 178-215).

تقسّم التدفقات النقدية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية:

١. **الأنشطة التشغيلية**: وتشمل العمليات النقدية الناتجة عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة، كتحصيل المبيعات النقدية ودفع المصروفات التشغيلية. تُظهر هذه الفئة مدى قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من نشاطها الأساسي. (Stickney, C. P., Brown, P., & Wahlen, J. M. (2009). pp. 246-274).

٢. **الأنشطة الاستثمارية**: مثل شراء وبيع الأصول الثابتة أو الاستثمارات طويلة الأجل. التدفقات السالبة هنا غالباً ما تُشير إلى توسع استثماري. (Revsine, L., Collins, D., & Johnson, W. B. (2018). pp. 300-341).

٣. **الأنشطة التمويلية**: تتضمن العمليات المتعلقة بالحصول على التمويل، مثل إصدار الأسهم أو الاقتراض، بالإضافة إلى سداد القروض وتوزيع الأرباح. (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019). pp. 92-121).

تُعد قائمة التدفقات النقدية أداة مهمة في تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، وتمويل عملياتها، والاستثمار في المستقبل. وهي تُستخدم على نطاق واسع من قبل الإدارة والمقرضين والمستثمرين لمراقبة الملاءة المالية والاستدامة النقدية. (عبيدات، محمد. ٢٠٢١، ص ١١٩)

على سبيل المثال، وجود تدفقات نقدية تشغيلية موجبة ومستقرة يُعتبر مؤشراً إيجابياً على صحة النشاط الأساسي للمؤسسة، بينما اعتماد الشركة على التمويل الخارجي لتغطية أنشطتها التشغيلية قد يُعتبر مؤشراً على خلل في دورة التشغيل.

تشير دراسات مالية إلى أن "قائمة التدفقات النقدية تمنح المستخدمين فهماً أعمق لقدرة المؤسسة على توليد النقد وتوزيعه، مما يجعلها مرجعاً أساسياً في تحليل المخاطر المالية". (International Accounting Standard 7 (IAS 7): 2022)

كما أن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IAS 7) ألزمت الشركات بإعداد هذه القائمة بشكل منفصل لتمييز الأداء النقدي عن الأداء المحاسبي المحسوب على أساس الاستحقاق.

قائمة الأرباح والخسائر

مفهوم قائمة الأرباح والخسائر

تعريف وأهمية قائمة الأرباح والخسائر

تعريف قائمة الأرباح والخسائر

قائمة الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل) هي إحدى القوائم المالية الأساسية التي تُعدّها الشركات لعرض نتائج أعمالها خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة أو ربع سنة مالية. تعكس هذه القائمة الأداء المالي من خلال مقارنة الإيرادات بالمصروفات، لتحديد ما إذا كانت الشركة قد حققت ربحاً أو تكبّدت خسارة. (أبو جبل، محمد، ٢٠٢٠، ص ٢٣)

يتم إعداد قائمة الدخل وفقاً لمبدأ الاستحقاق، أي أنها تُظهر الإيرادات التي اكتسبت والمصروفات التي تكبّدت، بغض النظر عن توقيت استلام أو دفع النقدية، مما يجعلها أداة دقيقة لتقييم الكفاءة التشغيلية.

أهمية قائمة الأرباح والخسائر

تُعد قائمة الأرباح والخسائر من أكثر الأدوات المالية استخداماً في عملية التحليل المالي وصنع القرار، سواء من قبل الإدارة الداخلية أو الأطراف الخارجية. وتكمن أهميتها في ما يلي:

١. قياس الأداء المالي: تُمكن من تقييم كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأرباح.
٢. تحليل الربحية: من خلال مؤشرات مثل هامش الربح الإجمالي والصافي، والعائد على المبيعات. (الخالدي، أحمد، ٢٠١٩، ص ٦٦)
٣. المقارنة مع الفترات السابقة: لتحديد الاتجاهات في الإيرادات أو النفقات.
٤. اتخاذ القرارات التشغيلية: مثل توسيع الإنتاج، تعديل الأسعار، أو تقليص المصروفات.
٥. أداة للشفافية والمساءلة: إذ تُمكن المستثمرين والدائنين من تقييم قدرة الشركة على توليد الأرباح.

يشير برغهام وبرادفورد إلى أن "قائمة الأرباح والخسائر تُستخدم من قبل المستثمرين كمؤشر أساسي على القيمة المستقبلية المتوقعة للأسهم، ولذلك فهي ذات أهمية قصوى في تقييم الأداء المؤسسي". (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 133)

(E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 133)

عناصر قائمة الأرباح والخسائر

تتكون قائمة الأرباح والخسائر من عدة عناصر رئيسية، تُعرض عادة بترتيب يُظهر كيف تحولت المبيعات إلى صافي ربح أو خسارة. هذه العناصر كالتالي:

الإيرادات

تمثل جميع الأموال التي تجنيها الشركة من بيع السلع أو تقديم الخدمات. وهي أول بند يظهر في القائمة وتُعد نقطة الانطلاق لقياس الربحية. (Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018), p. 101)

(p. 101)

تكلفة البضاعة المباعة

تشمل التكاليف المباشرة لإنتاج أو شراء السلع التي تم بيعها خلال الفترة. طرح هذه التكلفة من الإيرادات يعطي مجمل الربح.

المصروفات التشغيلية

تشمل مصاريف مثل الرواتب، الإيجارات، الإعلان، الإهلاك. تُخصم من مجمل الربح للحصول على الربح التشغيلي.

الإيرادات والمصروفات الأخرى

مثل الدخل من الاستثمارات، أو الخسائر الناتجة عن بيع أصل ثابت، أو تكاليف التمويل. وهي ليست مرتبطة بالنشاط الأساسي.

الضرائب

تفرض على صافي الربح قبل الضريبة. ويُخصم مبلغ الضريبة للحصول على الربح الصافي بعد الضريبة.

صافي الربح أو الخسارة

يمثل النتيجة النهائية للقائمة، ويُعتبر عن الربحية النهائية للمؤسسة بعد جميع التكاليف والمصاريف. الشكل التالي يبسط ترتيب هذه العناصر:

الإيرادات

-تكلفة البضاعة المباعة

=مجمل الربح

-المصروفات التشغيلية

=الربح التشغيلي

±الإيرادات/المصاريف الأخرى

-الضرائب

=صافي الربح أو الخسارة

وتُستخدم هذه العناصر في حساب المؤشرات المالية الحيوية مثل:

هامش الربح الإجمالي = مجمل الربح ÷ الإيرادات

هامش الربح الصافي = صافي الربح ÷ الإيرادات

نسبة المصاريف التشغيلية = المصاريف التشغيلية ÷ الإيرادات

تُظهر دراسة قام بها عبيدات (٢٠٢١) أن "تحليل عناصر قائمة الأرباح والخسائر يمكن أن يكشف عن مصادر الهدر المالي أو المجالات ذات الربحية العالية، مما يساعد الإدارة في تعزيز الكفاءة". (عبيدات، محمد. ٢٠٢١، ص ٧٥)

تحليل البنود الرئيسية في قائمة الأرباح والخسائر

تُعد الإيرادات حجر الأساس في قائمة الأرباح والخسائر، حيث تمثل العوائد المالية التي تحققها المنشأة من عملياتها التشغيلية الأساسية، كبيع السلع أو تقديم الخدمات. وتُعد مؤشراً أولياً على الأداء المالي للمؤسسة، لأن أي زيادة أو نقص فيها يعكس مباشرة على الربحية. تُسجل الإيرادات عادة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، بمعنى أنها تُثبت عندما تتحقق الخدمة أو يتم تسليم المنتج، وليس عند تحصيل النقدية، ما يمنح صورة أكثر دقة عن النشاط الاقتصادي. (أبو جيل، محمد. ٢٠٢٠، ص ٨٧)

تلعب الإيرادات دوراً رئيسياً في اتخاذ القرارات الإدارية، فمثلاً في حال وجود انخفاض مستمر في الإيرادات، قد تحتاج الإدارة إلى إعادة تقييم الاستراتيجيات التسويقية، أو تطوير المنتجات، أو دخول أسواق جديدة. أما إذا كانت الإيرادات في تزايد، فقد يُعتبر ذلك فرصة للتوسع أو زيادة الاستثمار. وفي التحليل المالي، يتم قياس التغيرات النسبية في الإيرادات على مدار فترات متعددة لمتابعة الاتجاهات وتقدير النمو.

كما أن محللي الأسواق المالية يعتمدون على مؤشرات مثل معدل نمو الإيرادات ومتوسط الإيراد لكل وحدة مبيعة كمؤشرات أولية لتقييم قدرة الشركة على توليد دخل مستدام. ويُشير ارتفاع الإيرادات مع ثبات أو انخفاض المصاريف إلى كفاءة تشغيلية عالية. وتكمن خطورة الإيرادات أحياناً في اعتماد الشركات بشكل مفرط على عميل واحد أو سوق واحدة، مما يُعرضها لمخاطر عالية في حال حدوث تغييرات اقتصادية. من جهة أخرى، يجب التمييز بين الإيرادات التشغيلية وغير التشغيلية. فالإيرادات التشغيلية ناتجة عن النشاط الأساسي للمؤسسة، بينما الإيرادات غير التشغيلية قد تكون مثل دخل فوائد أو بيع أصول ثابتة. ورغم أهمية هذه الأخيرة، فإن التركيز في التحليل ينصب على مصادر الإيرادات المتكررة والمستدامة. يشير أبو جبل إلى أن "التحليل الفعّال للإيرادات يجب ألا يقتصر على الأرقام المجردة، بل يجب أن يتضمن دراسة للسوق وسلوك العملاء ومعدلات التحول". (Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018), p. 122)

التكاليف والمصروفات تمثل الجانب الآخر من المعادلة المالية في قائمة الأرباح والخسائر، وهي تشمل كافة النفقات التي تتحملها المؤسسة مقابل الإيرادات المحققة. وتشمل هذه التكاليف بشكل رئيسي تكلفة البضاعة المباعة، والمصروفات التشغيلية، والمصروفات الإدارية، والمصاريف التمويلية. تُعد هذه العناصر من أبرز المؤشرات التي تُستخدم لقياس كفاءة إدارة الموارد ومدى قدرتها على تحقيق أرباح معقولة مقارنة بما تُنفقه. تكلفة البضاعة المباعة تُعد أول بند يُخصم من الإيرادات، وهي تمثل التكاليف المباشرة المرتبطة بإنتاج أو شراء السلع. وكلما كانت المؤسسة قادرة على خفض هذه التكلفة دون التأثير على الجودة، زاد مجمل الربح. أما المصاريف التشغيلية مثل الأجور والإيجارات والمصاريف التسويقية فتُعتبر ضرورية للحفاظ على سير العمليات، لكن يجب التحكم بها بعناية لضمان عدم تجاوزها للحد المعقول. (عبيدات، محمد. ٢٠٢١، ص ١٠٢)

تحليل التكاليف يتضمن أيضاً دراسة العلاقة بين التكاليف الثابتة والمتغيرة. فمثلاً، إذا زادت المبيعات دون زيادة موازية في التكاليف الثابتة، فإن هامش الربح الصافي يرتفع، وهو ما يُعرف بتأثير الرافعة التشغيلية. ولذلك فإن تقييم بنية التكاليف عامل حاسم في فهم الأداء المالي طويل المدى. المصروفات التمويلية مثل الفوائد على القروض تُظهر العبء المالي الذي تتحملة المؤسسة نتيجة الاعتماد على مصادر تمويل خارجية. ومن خلال تحليل نسبة المصروفات التمويلية إلى صافي الدخل التشغيلي، يمكن تحديد مدى الاستدامة المالية للمؤسسة. وفي بعض القطاعات، تُعتبر هذه النسبة معياراً لتقييم الملاءة المالية.

كما أن الإدارة الفعّالة للمصاريف الإدارية والعامة تُعد مقياساً لكفاءة التخطيط والرقابة الداخلية. ويشير عبيدات إلى أن "تحليل المصروفات لا يهدف فقط إلى تقليلها، بل إلى فهم علاقتها بالعوائد ومدى تأثيرها على القيمة المضافة النهائية". (عبيدات، محمد. ٢٠٢١، ص ١٠٢) وعند دراسة هذه البنود، غالباً ما تُستخدم مؤشرات مثل:

- نسبة تكلفة البضاعة المباعة إلى الإيرادات؛
- نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات؛
- نسبة الفوائد إلى الأرباح قبل الضرائب.

كل هذه النسب تُستخدم لمراقبة اتجاهات التكاليف ومدى تأثيرها على قدرة الشركة في تحقيق أهدافها الربحية. (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 161) استخدامات قائمة الأرباح والخسائر في التقييم المالي

تعد الربحية أحد أهم المؤشرات التي يستند إليها المحللون الماليون عند تقييم الأداء الاقتصادي للمؤسسات، ولا يمكن الوصول إلى هذا التقييم إلا من خلال تحليل دقيق لقائمة الأرباح والخسائر. تُستخدم هذه القائمة لتحديد مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من عملياتها التشغيلية، وذلك من خلال مقارنة الإيرادات مع كافة التكاليف المباشرة وغير المباشرة. ويُعد تقييم الربحية خطوة أساسية في فهم المركز المالي العام للمؤسسة، وكذلك في الحكم على كفاءتها الإدارية والتشغيلية. (Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018), p. 233)

يتم قياس الربحية باستخدام مجموعة من المؤشرات المستخرجة من قائمة الأرباح والخسائر، من أبرزها: **هامش الربح الإجمالي** الذي يُحسب بقسمة مجمل الربح على صافي الإيرادات، و**هامش الربح التشغيلي** الذي يُظهر مدى كفاءة النشاط الأساسي للشركة. كما أن **هامش الربح الصافي** يعكس الربحية النهائية بعد خصم جميع التكاليف والضرائب. وتُستخدم هذه المؤشرات في المقارنة بين الشركات داخل نفس القطاع، أو لمقارنة أداء الشركة عبر فترات زمنية متعددة.

تُساعد قائمة الأرباح والخسائر في التعرف على مصادر القوة والضعف في تحقيق الأرباح، فإذا كانت الأرباح تعتمد على مصادر استثنائية أو غير متكررة، فإن ذلك قد يكون مؤشراً على هشاشة الأداء المالي. في المقابل، تحقيق أرباح ثابتة من النشاط التشغيلي يعكس قوة في النمو المستدام. كما تُعد النسبة بين الأرباح والمبيعات دلالة على كفاءة التسعير وإدارة التكاليف.

وقد أشار هورنجرين إلى أن "الربحية ليست فقط مقدار ما تحققه الشركة من أرباح، بل كيفية تحقيقها، ومصدر تلك الأرباح، ومدى قابليتها للاستمرار". (عبيدات، محمد. ٢٠٢١، ص ١٣٥) وبالتالي فإن تقييم الربحية ليس مجرد تحليل رقمي بل يتطلب فهماً نوعياً لعناصر قائمة الدخل وتغيراتها. إضافة إلى ذلك، فإن المحللين يستخدمون الربحية في بناء توقعات مستقبلية حول أداء الشركة، بناءً على استقرار أو تقلب هامش الربح، ومعدل نمو الأرباح خلال عدة فترات. وتُعد هذه المعلومات حيوية في اتخاذ قرارات التوسع أو تعديل استراتيجيات السوق أو حتى إعادة الهيكلة.

تُستخدم قائمة الأرباح والخسائر كذلك كأداة مركزية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، سواء من قبل المستثمرين المحتملين أو المقرضين أو حتى الإدارات الداخلية. فهي تُعطي صورة شاملة عن قدرة الشركة على توليد أرباح مستدامة، وهو ما يُعد عاملاً حاسماً في تحديد مدى جاذبية الاستثمار في الشركة.

يعتمد المستثمرون على مؤشرات الربحية الموجودة في قائمة الأرباح والخسائر لتحديد ما إذا كان الاستثمار في أسهم شركة معينة سيحقق لهم عوائد مناسبة. فعلى سبيل المثال، يمكن لحجم الربح الصافي لكل سهم أن يكون عاملاً حاسماً في اتخاذ قرار الشراء أو البيع. كما تُستخدم هذه القائمة في حساب مؤشرات مثل **العائد على حقوق المساهمين** و**العائد على الأصول**، وهي مؤشرات رئيسية في تقييم الكفاءة المالية والإدارية.

(Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 177)

تُساعد القائمة أيضاً في تحليل الأداء عبر الزمن، مما يسمح للمستثمرين برصد الاتجاهات وتوقع النتائج المستقبلية. فزيادة مستمرة في الأرباح على مدار عدة سنوات تُعد علامة إيجابية تدل على استقرار وربما نمو، بينما الأرباح المتذبذبة أو التراجعات المفاجئة قد تكون مؤشرات خطر يجب أخذها بعين الاعتبار. وتُعد استدامة الأرباح من الاعتبارات المهمة، إذ إن الأرباح الناتجة عن عمليات تشغيلية تُعطي إشارات أقوى من تلك الناتجة عن مصادر عرضية.

ومن منظور المؤسسات المالية، تُستخدم قائمة الأرباح والخسائر لتقييم قدرة الشركة على سداد ديونها، من خلال تحليل العلاقة بين الأرباح التشغيلية والأعباء التمويلية. كما تُستخدم لتقييم المخاطر المرتبطة بمنح التمويل أو التسهيلات الائتمانية.

ذكر برغهام أن "التحليل الاستثماري الناجح يبدأ بقائمة الدخل، لأنها تكشف عن قدرة الشركة على خلق قيمة اقتصادية حقيقية، وليس فقط تحقيق دخل اسمي". (أبو جبل، محمد، ٢٠٢٠، ص ١٥٩) وهذا ما يجعل هذه القائمة وثيقة أساسية لا غنى عنها في تقارير الجدوى الاقتصادية، وتحليلات السوق، وتقييم المخاطر. كما أن الإدارات الداخلية تستخدم قائمة الأرباح والخسائر لتقديم عروض للمستثمرين المحتملين، وفي هذه الحالة، تُستخدم البيانات التاريخية المدرجة بالقائمة لإظهار المصداقية المالية وتعزيز ثقة المستثمرين.

قائمة التدفقات النقدية

تعريف وأهمية قائمة التدفقات النقدية

الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية

تُعد قائمة التدفقات النقدية واحدة من أهم القوائم المالية التي تعكس حالة السيولة لدى المؤسسة، فهي تقدم عرضاً تفصيلياً لجميع التدفقات الداخلة والخارجة من النقد خلال فترة مالية محددة. على عكس قائمة الأرباح والخسائر التي تُظهر النتائج المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق، فإن قائمة التدفقات النقدية تركز على حركة الأموال النقدية الفعلية، مما يتيح للمستخدمين تقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها النقدية قصيرة الأجل.

يتضح الفرق الأساسي بين الأرباح والتدفقات النقدية في أن الأرباح تعبر عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، والتي قد تشمل مكونات غير نقدية مثل الاستهلاك أو المخصصات، بينما التدفقات النقدية تعبر عن النقد المتوفر فعلياً والمستخدم في العمليات، الاستثمار، والتمويل. (أبو جبل، محمد، ٢٠٢٠، ص ١١٤) هذا الفرق يجعل قائمة التدفقات النقدية أداة مكملة لقائمة الأرباح والخسائر، حيث يمكن أن تحقق الشركة أرباحاً جيدة لكنها تواجه ضغوطاً نقدية إذا كانت التدفقات النقدية سالبة.

الاستفادة من قائمة التدفقات النقدية تكمن في أنها تكشف عن قدرة الشركة على توليد النقد الضروري لتشغيل الأعمال، دفع الديون، وتوزيع الأرباح على المساهمين. كما تساعد في تحديد ما إذا كانت الأرباح الظاهرة في قائمة الدخل قابلة للتحويل إلى نقد حقيقي، وهو أمر حاسم خاصة في تقييم استدامة الأداء المالي.

يرى كرافت أن "التركيز على التدفقات النقدية يسمح للمحللين بفهم عميق للمرونة المالية للشركة، والتي لا يمكن تقييمها بدقة من خلال الأرباح فقط"². لذا، فإن قائمة التدفقات النقدية تُستخدم بشكل متزايد من قبل المستثمرين والبنوك كمؤشر رئيسي على الصحة المالية. (Kraft, A. (2017), p. 95)

أهمية التدفقات النقدية في الاستدامة المالية

تبرز أهمية التدفقات النقدية في قدرتها على ضمان استدامة العمل التجاري، حيث توفر السيولة اللازمة لتلبية الاحتياجات التشغيلية اليومية، وتمويل التوسعات المستقبلية، وسداد الالتزامات المالية في مواعيدها. فحتى الشركات ذات الأرباح المرتفعة قد تواجه مخاطر في حال وجود فجوات في التدفقات النقدية، مما قد يؤدي إلى مشاكل في السيولة أو حتى الإفلاس. (عبيدات، محمد، ٢٠٢١، ص ١١٨)

تُعتبر التدفقات النقدية مؤشراً مبكراً على المشاكل المالية، حيث يمكن أن تعكس ضعفاً في التحصيل أو زيادة في المخزون أو سوء إدارة المصروفات. ولهذا السبب، تولي المؤسسات المالية والبنوك اهتماماً كبيراً بتحليل هذه التدفقات قبل الموافقة على القروض أو التمويل.

كما تلعب التدفقات النقدية دوراً حيوياً في التخطيط المالي، إذ تساعد المديرين على إعداد الميزانيات النقدية المستقبلية وتوقع احتياجات التمويل، مما يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات مدروسة لتفادي الأزمات.

(Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 202)

يقول عبيدات: "تدفق النقدية الجيد هو شريان الحياة لأي منظمة، ويعتبر أساساً للنجاح والقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية". علاوة على ذلك، فإن الشركات التي تتمتع بتدفقات نقدية قوية قادرة على الاستثمار في فرص النمو، توزيع أرباح مستدامة، والحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين.

من هذا المنطلق، تُعد قائمة التدفقات النقدية أداة حيوية لفهم الصورة المالية الشاملة، خاصة في الأوقات التي قد تخفي فيها الأرباح تقلبات نقدية غير مرئية في القوائم الأخرى. (عبيدات، محمد، ٢٠٢٠، ص ١٢٠)

تصنيفات التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تشكل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية جوهر السيولة التي تولدها المؤسسة من نشاطها الأساسي، إذ تعكس الأموال التي تدخل وتخرج نتيجة العمليات اليومية المعتادة. تشمل هذه التدفقات النقدية من استلامات العملاء، ودفع الرواتب والموردين، وتسديد الضرائب. وتُعتبر هذه التدفقات مؤشراً مباشراً على قدرة المؤسسة على توليد النقد من أنشطتها الأساسية، وهو أمر حيوي لاستدامة العمل ومواصلة العمليات دون الحاجة إلى تمويل خارجي. (أبو جيل، محمد، ٢٠٢٠، ص ١٢٨)

يتم احتساب التدفقات النقدية التشغيلية عادة باستخدام طريقتين: الطريقة المباشرة التي تسجل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة صراحة، والطريقة غير المباشرة التي تبدأ بصافي الربح المعدل ببندود غير نقدية مثل الاستهلاك والتغيرات في رأس المال العامل. وتُفضل المؤسسات والطرف الثالث مثل المستثمرين والبنوك الاطلاع على التدفقات التشغيلية لأنها تعطي صورة حقيقية عن الأداء التشغيلي.

تشير الدراسات إلى أن التدفقات النقدية القوية من الأنشطة التشغيلية تعزز من ثقة المستثمرين وتخفف تكلفة رأس المال، حيث تُظهر قدرة المؤسسة على تمويل نفسها ذاتياً دون الحاجة إلى الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي. (Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018), p. 204) وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدفقات تسهم في قدرة الشركة على مواجهة الأزمات الاقتصادية أو تغييرات السوق المفاجئة.

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية

تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية جميع العمليات التي تتعلق بتغيير حجم الأصول طويلة الأجل والتمويل الخارجي للمؤسسة. فالتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية تشير إلى شراء وبيع الأصول الثابتة، مثل العقارات والمعدات، والاستثمارات في الأوراق المالية طويلة الأجل. أما التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية فتتعلق بالحصول على القروض، إصدار الأسهم، وتوزيع الأرباح للمساهمين. (عبيدات، محمد، ٢٠٢١، ص ١٤٠)

تتميز هذه التصنيفات بأنها تعكس القرارات الاستراتيجية طويلة الأمد التي تتخذها الإدارة، فعمليات الاستثمار تدل على توجهات النمو والتوسع، بينما تعكس التدفقات التمويلية أساليب تمويل تلك الاستثمارات. وقد تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية عادة أرقاماً سالبة في فترات النمو بسبب الإنفاق على

الأصول، في حين قد تكون إيجابية في فترات التصفية أو البيع. (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 215)

((2019), p. 215)

تُمثل هذه التدفقات مؤشرات على قدرة الشركة على توليد الموارد المالية الخارجية أو استخدامها بفعالية. فالتحكم في هذه التدفقات وإدارتها بكفاءة يؤثر بشكل مباشر على المركز المالي العام والسيولة المستقبلية.

ويشير برغهام إلى أن "فهم التدفقات النقدية الاستثمارية والتمويلية ضروري لتقييم المخاطر المالية ومستوى الاعتماد على الديون". (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 217) بالتالي، فإن تحليل هذه التدفقات يُعد جزءاً لا يتجزأ من تقييم صحة الشركة المالية واتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار أو التمويل، كما يساعد في الكشف عن السياسات المالية التي تتبعها الإدارة ومدى نجاحها في تحقيق الاستدامة المالية.

تحليل التدفقات النقدية وتأثيرها على قرارات الشركة

تقييم السيولة والمرونة المالية

يُعد تحليل التدفقات النقدية من الأدوات الأساسية التي تعتمد عليها الشركات في تقييم سيولتها المالية وقدرتها على مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، مما يعكس المرونة المالية التي تتمتع بها المؤسسة. السيولة هي مقياس مدى قدرة الشركة على تحويل أصولها إلى نقد بسرعة وبدون خسارة كبيرة، وهذا بدوره يؤثر على قدرة الشركة في الاستجابة السريعة لأي تغييرات أو أزمات مالية مفاجئة. (Horngren, C. T.,

(Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018), p. 214)

تحليل التدفقات النقدية يوفر مؤشرات واضحة عن مدى كفاية النقد المتوفر لتغطية الاحتياجات التشغيلية، مثل دفع الرواتب والفواتير وتكاليف الإنتاج. كما يمكن من خلاله تحديد الفترات التي قد تعاني فيها الشركة من نقص في السيولة، مما يدفع الإدارة لاتخاذ إجراءات استباقية مثل تأجيل النفقات أو البحث عن مصادر تمويل إضافية. فالمرونة المالية تُمنح الشركة القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية وتحقيق استقرار مالي يمكنها من مواجهة المخاطر بفعالية.

يؤكد أبو جبل أن "تقييم السيولة عبر التدفقات النقدية يعكس صحة المؤسسة المالية بصورة أدق من مجرد النظر إلى الأرباح المسجلة"، إذ أن الربح قد لا يكون متوفراً كسيولة فعلية تمكن الشركة من مواصلة عملياتها بسلاسة. ولهذا السبب، يُعد التدفق النقدي الإيجابي من الأنشطة التشغيلية مؤشراً حيوياً يعزز الثقة في قدرة الشركة على النمو والازدهار. (أبو جبل، محمد، ٢٠٢٠، ص ١٤٢)

دور التدفقات النقدية في التخطيط المالي

تلعب التدفقات النقدية دوراً محورياً في التخطيط المالي للشركة، حيث تساعد في وضع ميزانيات نقدية دقيقة، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من السيولة لضمان استمرارية العمليات. من خلال فهم تدفق النقد الداخل والخارج، يمكن للإدارة وضع استراتيجيات مالية تحقق التوازن بين الإنفاق والاستثمار والتمويل. يساهم التخطيط المستند إلى تحليل التدفقات النقدية في تقليل مخاطر نقص السيولة، وبتيح للشركة استغلال الفرص الاستثمارية في الوقت المناسب دون التعرض لضغوط مالية. كما يمكن استخدام هذا التحليل في تقييم تأثير القرارات المختلفة، مثل زيادة رأس المال أو تقليل المصروفات، على الوضع النقدي العام.

تُشير الدراسات إلى أن التخطيط المالي الفعال يعتمد بشكل كبير على المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية، التي توفر رؤية شاملة حول نقاط القوة والضعف في الموارد النقدية، مما يساعد في تحسين

استراتيجيات التمويل وتوزيع الموارد. (Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019), p. 230)

يقول عبيدات: "التدفقات النقدية ليست مجرد أرقام، بل هي أداة تمكن الإدارة من اتخاذ قرارات مدروسة تؤدي إلى تعزيز الاستدامة المالية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية".² وهذا يجعل من تحليل التدفقات النقدية

عنصراً أساسياً في نجاح التخطيط المالي وإدارة المخاطر. (عبيدات، محمد، ٢٠٢١، ص ١٥٠)

النتائج

من خلال دراسة وتحليل البيانات المالية، يتضح أن فهم كل من قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية يُعدّ أساسياً لتقييم الأداء المالي للمؤسسات بشكل دقيق وشامل. إذ تُظهر قائمة الأرباح والخسائر مدى ربحية الشركة خلال فترة معينة، بينما تقدم قائمة التدفقات النقدية صورة واقعية عن السيولة والقدرة على تلبية الالتزامات المالية.

لقد ثبت أن الربحية وحدها لا تكفي لتقييم الوضع المالي، حيث يمكن أن تحقق الشركة أرباحاً دون وجود تدفقات نقدية كافية، مما قد يهدد استمراريتها. من هنا تأتي أهمية التدفقات النقدية في توفير المعلومات الضرورية حول مدى قدرة الشركة على التمويل الذاتي، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية، والحفاظ على المرونة المالية.

كما يُظهر التحليل أن تقسيم التدفقات النقدية إلى تشغيلية، استثمارية، وتمويلية، يُمكن من فهم أعمق لآليات تدفق الأموال داخل وخارج المؤسسة، مما يساعد في اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام هذه القوائم في التقييم المالي يعزز من قدرة المستثمرين والمديرين على اتخاذ قرارات مستنيرة تتعلق بالربحية.

وأخيراً، يتبين أن تحليل التدفقات النقدية يُعتبر أداة جوهرية لتقييم السيولة والمرونة المالية، ويساعد في وضع خطط مالية استراتيجية تضمن استدامة الأعمال وتحقيق النمو المستدام. لذلك، فإن الربط المتكامل بين قائمة الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية يُوفر رؤية شاملة وموثوقة عن الوضع المالي للمؤسسة، مما يساهم في تعزيز الشفافية المالية واتخاذ قرارات فعالة.

المصادر والمراجع

١. أبو جيل، محمد. (٢٠٢٠). تحليل القوائم المالية. القاهرة: دار الفكر العربي. ص ٢٧-٤٠.
٢. الخالدي، أحمد. (٢٠١٩). المحاسبة المتقدمة. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ص ٤٥-٥٢.
٣. خشيف، عبد الأمير. (٢٠٢٣). تكنولوجيا المعلومات ودورها في تحسين جودة البيانات المالية. مجلة الوراثة. المجلة ٥، العدد ١٥٥. ص ٣٨٤-٣٩٨.
٤. عبد القادر، سامي. (٢٠١٧). مبادئ النظرية المحاسبية وتطبيقاتها المعاصرة. دار اليازوري العلمية للنشر، عمان.
٥. عبد الله، سمير. (٢٠١٩). النظرية المحاسبية: إطار مفاهيمي وتحليلي. دار الكتاب الجامعي، الإمارات.
٦. العبد، نبيل. (٢٠١٦). تاريخ المحاسبة وتطور الفكر المحاسبي. دار اليازوري العلمية، عمان.
٧. عبيدات، محمد. (٢٠٢١). اتخاذ القرارات الإدارية في ضوء التحليل المالي. عمان: دار المسيرة.
٨. عبيدات، محمد. (٢٠٢١). إدارة الأداء المالي. عمان: دار المسيرة. ص ١١٠-١١٧.
٩. علي، ليث. (٢٠١٩). تضيق فجوه الثقة في البيانات المالية بين إدارة الشركات والمستثمرين في سوق العراق الاوراق المالية. مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية. المجلد ١١، العدد ١.
١٠. محمد، أمينة. (٢٠١٧). الدراسة المحاسبية و حدود الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة في ظل IAS/IFRS. Diss. جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية.
١١. هلال، يوسف. (٢٠١٨). مدخل إلى النظرية المحاسبية. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
١٢. مجيد، خالد. (٢٠٢٠). المحاسبة في ظل الاقتصاد الرقمي، دار الفكر، دمشق، ص ١١٨-١٣٩.
١٣. النعيمي، طارق. (٢٠١١). النظرية المحاسبية وتطبيقاتها، دار الصفاء، عمان.

14. Brigham, E. F., & Houston, J. F. (2019). Fundamentals of Financial Management. Cengage Learning. pp. 95-102
15. Fraser, L. M., & Ormiston, A. (2016). Understanding Financial Statements (11th ed., pp. 97-134). Pearson Education.
16. Hendriksen, E. S., & Van Breda, M. F. (1992). Accounting Theory. 5th ed., McGraw-Hill.
17. Hopwood, A. G. (2009). Accounting and the Environment, Accounting, Organizations and Society, Vol. 34.
18. Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. (2018). Introduction to Financial Accounting. Pearson. pp. 142-149
19. IASB. (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting. International Accounting Standards Board.
20. International Accounting Standard 7 (IAS 7): Statement of Cash Flows, IFRS Foundation, 2022
21. International Federation of Accountants (IFAC). (2018). Code of Ethics for Professional Accountants, IFAC Publications.
22. Kieso, D., Weygandt, J., & Warfield, T. (2020). Intermediate Accounting. Wiley. pp. 120-134
23. Kraft, A. (2017). Financial Statement Analysis and Valuation. Wiley, p. 95
24. Palepu, K. G., Healy, P. M., & Wright, S. (2020). Business Analysis and Valuation: IFRS Edition (7th ed., pp. 178-215). Cengage Learning.
25. Penman, S. H. (2012). Financial Statement Analysis and Security Valuation (5th ed.). McGraw-Hill Education.
26. Previews, G., & Merino, B. (1998). A History of Accounting in America: An Historical Interpretation of the Cultural Significance of Accounting. John Wiley & Sons.
27. Revsine, L., Collins, D., & Johnson, W. B. (2018). Financial Reporting & Analysis (7th ed., pp. 300-341). Pearson Education.
28. Scott, W. R. (2015). Financial Accounting Theory, 7th ed., Pearson Education.
29. Stickney, C. P., Brown, P., & Wahlen, J. M. (2009). Financial Reporting and Analysis (11th ed., pp. 246-274). South-Western Cengage Learning.